# بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة
# نيويورك

## الدورة الثانية والسبعون
## للجمعية العامة للأمم المتحدة

**كلمة**
**السيد عيسى أحميد عيسى**
**عضو بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة**

**أمام اللجنة السادسة**

**حول البند (84): سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.**

**نيويورك في 2017/10/04**

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

**السيد الرئيس،**

**نرحب** بتقرير الأمين العام المقدم في إطار هذا البند، **ونعرب** عن تأييدنا للبيان الذي ادلى به مندوب إيران باسم حركة عدم الانحياز والبيان الذي ادلى به مندوب الجزائر باسم المجموعة الأفريقية.

**السيد الرئيس،**

**يعد النهوض** بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي امرأ أساسيا للتعايش السلمي، وشرط أساسي لكفالة الحرية الفردية واحترام حقوق الإنسان. كما أن تعزيز سيادة القانون يعتبر بمثابة حجر الزاوية في مواجهة التحديات على المستوى الوطني والعالمي مثل جرائم العنف والإرهاب، وفي النهوض بالأمن العالمي، والدفع بالتنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما أنه يلعب دوراً هاماً في منع نشوب النزاعات، وتعزيز السلم والامن الاجتماعي في حالات ما بعد النزاع.

**أن تعزيز** سيادة القانون على الصعيد الدولي يستلزم دون شك كفالة احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة الاحكام والالتزامات الناشئة عن الصكوك الدولية بما يضمن العدالة في التطبيق، وعدم الانتقائية، واحترام سيادة الدول وملكيتها الوطنية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم ازدواجية المعايير واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها وإنهاء الاحتلال الأجنبي،

**أن فض** المنازعات بالطرق السلمية يعتبر من الأساسيات لسيادة القانون على الصعيد الدولي وفي هذا الإطار، فإننا نشجع الدول على استخدام الآليات المنشأة في إطار القانون الدولي لغرض تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بما فيها محكمة العدل الدولية، والمحاكم التعاهدية.

**السيد الرئيس،**

**إننا نؤكد** على أهمية التعاون الدولي والاقليمي لدعم قدرات الدول مع احترام مبدأ الملكية الوطنية، في مجالات التدريب، وتبادل الخبرات وإعداد مشاريع قوانين تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الأنسان وتكفل تحقيق العدالة والمساواة كما نؤكد على اهمية مساعدة الدول المتأثرة بالصراعات من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع وإعادة بناء مؤسسات انفاذ القانون وإقرار الدستور مع مراعاة أعراف كل بلد وسماته السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

**السيد الرئيس،**

**لا شك** أن تعزيز الوعي بالقانون يشكل عاملا أساسيا لاحترام القانون والتقيد بأحكامه مما يسهم في الحفاظ على السلم والامن والحد من انتشار العنف وتحقيق العدالة والاستقرار ووصولا لهذه الغاية اننا نؤكد على أهمية نشر القانون الدولي في كافة مجالاته من خلال دعم قدرات الدول وشبكة المعلومات واعداد برامج التدريب التي تهدف الى تطوير التثقيف بأحكام القانون الدولي وخاصة في الدول النامية وهنا نؤكد على أهمية دعم جهود برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه كونه وسيلة فعالة لزيادة مستوي الوعي بالقانون الدولي مما يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول

**شكراً السيد الرئيس،**